

الخطاب القومي والتجدد الحضاري

زياد حافظ(*)

الأمين العام للمنتدى القومي العربي.

مقدمة

في حوار ساخن مع بعض الأصدقاء الذين ينتمون إلى التيار القومي العربي، كان موضوع الاهتمام هو صعود التيارات الإسلامية السياسية إلى الواجهة، وتراجع القوى القومية العربية، بعد الحراك الشعبي الذي عمّ عدداً من الساحات العربية. فصاديق الاقتراع جاءت بالقوى الإسلامية، رغم أن الحراك الجماهيري ساهم فيه العديد من القوى غير المنتمية إلى التيار الإسلامي السياسي. فالشباب، على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والاجتماعية، هم من أطلقوا شرارة التحرك، وانضم إليهم في ما بعد كلُّ مكُونات المجتمعات العربية، بما فيها التيارات الإسلامية وغير الإسلامية. فسقطت رموز الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، وجاءت صناديق الاقتراع لتسلّم مقاليد السلطة لقوى تابعة للتيار الإسلامي السياسي، في بعض البلدان، وإن لم تستقر الأمور لمصلحتهم بشكل حاسم ومستدام.

وتساءل الحضور عن «ضعف» القوى القومية العربية في مواجهة تنامي القوى الإسلامية، التي على ما يبدو حظيت ظاهرياً بدعم إعلامي وازن في الوطن العربي، كما في الأقطار الغربية، وكأنها جميعاً تنعى الموقف القومي العربي. وشاع التناغم بين هذه القوى والمواقف الغربية، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تشغل بال الجميع من قوميين وغير قوميين، كالصراع العربي - الصهيوني، والمعاهدات مع الكيان التي وقّعها كلٌّ من مصر والأردن، والعلاقات غير الرسمية بين عدد من الأقطار العربية والكيان، سواء أكانت مكاتب تجارية أم غيرها. وقد سارع الحضور إلى إطلاق الاتهامات، سواء في النوايا أو في المواقف الفعلية لبعض رموز التيار الإسلامي من مجمل القضايا المطروحة.

لم يتنبّه الحاضرون في جلسة الحوار تلك إلى أن الأحكام التي أطلقت على هذه التيارات كانت متسرّعة ومجحفة بحق تلك القوى، وخاصة أن الحقائق تتكشف يوماً بعد يوم في عدم دقة

التقييمات لتلك الحركات. فليست كل التيارات الإسلامية السياسية من رأي واحد، كما لا يجوز اختزال الموقف الإسلامي السياسي بحركة واحدة، كجماعة الإخوان المسلمين، مثلاً. وإذا كنّا نعترض دائماً على اختزال الحراك القومي العربي ببعض الأقطار، و ببعض الرموز، فعلينا أيضاً أن نقيّم التيارات الإسلامية بالمعيار نفسه الذي نقيّم به التيارات القومية واليسارية والليبرالية. ونعتقد أنه، مع الوقت، ستتبيّن حقيقة موقف الإسلاميين من مجمل القضايا، وصحة تقييمنا لها^(١). المهم هنا ليس ما سيقوم به الإسلاميون، بل ما سيقوم به من يدّعي أنه من التيار القومي العربي، ويحرص على استرجاع زمام المبادرة السياسية.

وفي عدة حوارات مع أولئك القوميين العرب، تبلورت نظرتان في مقارنة الأمور: النظرة الأولى تقول إن على التيار القومي «تجديد» نفسه، وكأنّ الحضور ما زالوا في زمن الكتابات الأولى لمسارات العروبة. ومصطلح «مسارات العروبة» مصطلح دقيق أطلقه د. يوسف الشويري^(٢) ليبينّ خلافاً لما يردّده بعض القوميين العرب من أن العروبة والنظرة الفكرية لها كانت وما زالت في حال تجدد دائم. أما النظرة الثانية، فهي التركيز على ما سمّاه البعض «غياب الخطاب القومي». لذلك سنتناول في هذه المحاولة الإجابة عن الطرحين اللذين، في رأينا، يدلّان على تبسيط مجحف للأمور لا يخدم لا الطرح القومي، ولا القوميين. كما أننا نؤكد أن الخطاب القومي العربي له دور محوري في التجدد الحضاري العربي، وهذا ما سنتناوله في مقطع لاحق.

التحدّيات التي تواجه الأمة العربية متعددة ومعقّدة. فهناك تحدّي الاحتلال القديم/الجديد؛ وهناك تحدّي التفتت الذي يهدّد وحدة الدول والمجتمعات العربية عبر الفتن الفتوية.

فالتحدّيات التي تواجه الأمة العربية متعددة ومعقّدة. فهناك تحدّي الاحتلال القديم/الجديد لعدد من الأقطار العربية، كفلسطين وسورية ولبنان والمغرب (يضاف إلى ذلك حزام القواعد العسكرية الأمريكية في أقطار الخليج والمغرب)؛ وهناك تحدّي التفتت الذي يهدّد وحدة الدول والمجتمعات العربية عبر الفتن الفتوية التي يغذيها الغرب وبعض الأدوات العربية التابعة لسياساته؛ وهناك تهديد التخلف والجهل عبر منظومات معرفية مستوردة من الخارج لم تخضع لأي تدقيق وتفكيك من أجل الاستنباط لإنتاج منظومة معرفية جديدة توازي بين التراث والمعرفة العصرية. فهي تنتج نخباً ومعرفة لا تستطيع مقارنة الأوضاع والأحداث، إلا من زاوية مصالح النخب الحاكمة في الأقطار العربية والغربية. هذه بعض التحديّات، وليست كلّها، إلا أن ما يهمنا اليوم تأكّيده هو أن التيار العروبي قيّم

(١) زياد حافظ، «مستقبل العلاقات بين التيار القومي العربي والتيار الإسلامي السياسي»، ورقة قُدّمت إلى: اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في بيروت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ونُشرت في: المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

(٢) يوسف الشويري، مسارات العروبة: نظرة تاريخية، ط ٢ مزيّدة ومنقّحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

تلك التحدّيات، وأتى بمشروع نهضوي عربي^(٣) يجيب عنها. فلدينا مشروع متكامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يهدف إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص في إطار وحدوي حرّ ومستقل، كما يهدف إلى النمو والتنمية، ويحقق العدالة الاجتماعية، ويدعو إلى تجدد حضاري يعيد دور الأمة في إنتاج المعرفة، وليصدّرها إلى العالم، كما فعل أجدادنا. والمشروع النهضوي العربي الذي ساهم في صوغه نخب عربية من كل التيارات السياسية، سواء كانت من «السلالات القومية» التقليدية من ناصريين وبعثيين وحركيين قوميين عرب، ومن مختلف التيارات الإسلامية واليسارية والليبرالية، تُعرّف بطريقة جديدة هي: القومي العربي، أي كل من يؤمن بهذا المشروع. وبالتالي القومي العربي يستطيع أن يتكامل مع الجميع ويعبئ طاقات الأمة كافة في مواجهة تحدياتها، كما يحمل أيضاً همّ جميع مكوّنات المجتمع العربي بأكمله، ويقدم بوصلة التحرك السياسي. هذا هو جوهر خطابنا القومي العربي الجديد.

وهذا المشروع النهضوي في بعده للتجدّد الحضاري، يخضع لمراجعة دائمة تحاول إيجاد منظومة معرفية عربية، تستطيع من خلالها مقارنة الأوضاع والتحدّيات بعيداً عن المفاهيم التي لا تمتّ، لا من بعيد، ولا من قريب، إلى تراثنا الحضاري والفكري، وإلى عقلنا. هذا يعني أن المنظومة المعرفية المستوردة (خاصة في العلوم السلوكية) بسبب الحقبة الاستعمارية السابقة التي ما زالت تهيمن على عقولنا بتأثير المناهج المدرسية والجامعية، لا تفيدنا في معالجة قضاياها. ونقصد بالعلوم السلوكية: الفلسفة والتاريخ والاقتصاد والسياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا، أي فضاء الفكر المعاصر.

أولاً: في إشكالية «تجديد الفكر القومي»

اعتمدنا عن قصد وضع «تجديد الفكر القومي» بين مزدوجين، لأننا غير مقتنعين بالتهمة المبطنّة أو الصريحة لجمود الفكر القومي. إن هناك حملة مركّزة لأعداء العروبة من أجل التهميش الكامل للفكر القومي وإلغائه، لأنه يشكل التحديّ الأكبر والأخطر لهؤلاء. فمن الاتهامات التي ألصقت بالفكر القومي «خشبيته» و«عدم واقعيته» و«خروجه عن التاريخ» في عصر العولمة الليبرالية الاقتصادية والسياسية، أي عصر التبعية لمراكز الاستعمار القديم والجديد، أو إذا كانت هناك من قوى قومية تستنهض الأمة، تُلصق بها تهمة «الصدامية» أو «الناصرية البائدة»، كما أشار في افتتاحية ساخرة ومعبرة د. سماح إدريس^(٤).

لكن بعيداً عن المساجلات العقيمة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فإن واقع الأمر أن الفضاء الإعلامي القائم حتى الآن يغيب عن قصد أو غير قصد الخطاب القومي. والمسؤولية الأولى تقع على القوميين أنفسهم بشكل عام، حيث يخجل البعض من الإفصاح عن هويتهم القومية - أي انتسابهم إلى المؤتمر القومي العربي - مثلاً، في إطلاقاتهم الإعلامية أو في كتاباتهم

(٣) المشروع النهضوي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

(٤) سماح إدريس، «خلصونا من هذا «النقد الذاتي»»، الآداب (آب/أغسطس ٢٠٠٥).

في الصحف العربية، لأنها قد تهدّد مصالحهم الخاصة^(٥). نستذكر هنا مقولة د. داوود خير الله حول بعض المثقفين العرب المصابين بثلاث علل، وكل واحدة منها قاتلة، فكيف إذا اجتمعت؟! العلة الأولى هي أن بعض المثقفين يقيّمون أنفسهم أكثر مما يستحقون! أما العلة الثانية، فهي أنهم لا يربطون الفكر بالمجهود، ولا المجهود بالنتيجة كي يستقيم التقييم لأدائهم. أما العلة الثالثة، فهي أنهم يقيمون حسابات للحصول على مكاسب مادية أو شرفية، فتطغى عليهم المساومة بين المبادئ والمصالح، فيخسرون كل شيء. وهذه المقاربة تذكّرنا أيضاً بما ردّده المفكر أ. منح الصلح حول بعض المثقفين، حيث وصفهم بأسلوبه الساخر واللاذع المعروف بأن «علمهم شهادة، ومواقفهم جبانة، وطموحهم وظيفة، وفضائلهم رذائل مؤجلة»! ليس هدف هذا البحث الردّ على الافتراءات المتعدّدة على الخطاب والتيار القومي بمقدار ما هو توضيح جوهر الخطاب وآلياته الفكرية.

ثانياً: الخطاب القومي العربي والمشروع النهضوي العربي

يعود إلى مركز دراسات الوحدة العربية الفضل في مقاربة المشهد العربي بعد غياب القائد الخالد الذكر الرئيس جمال عبد الناصر، وما واجهت الأمة من ثورة مضادة تهدف إلى إيقاف المدّ القومي الذي تصدّى للهجمة الاستعمارية والإمبريالية المتحالفة موضوعياً مع الصهيونية، وقوى الاستبداد والتبعية والفساد القائمة في الوطن العربي. والمركز منذ تأسيسه عام ١٩٧٥، حرص على التأكيد «أن الصراع الذي تخوضه الأمة العربية ضد الاستعمار الصهيوني

الفضاء الإعلامي القائم حتى الآن يغيب عن قصد أو غير قصد الخطاب القومي. والمسؤولية الأولى تقع على القوميين أنفسهم بشكل عام، حيث يخجل بعضهم من الإفصاح عن هويتهم القومية.

الإسرائيلي والإمبريالية، بما يمثلانه من تحدّ خطير لمصير الأمة العربية على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، يتطلب اهتماماً عميقاً وجاداً بتحقيق خطوات وحدوية عملية، وإلى جانب هذا الحافز السلبي في طبيعته، هنالك حوافز إيجابية تنطلق من مزايا الوحدة وقيمتها الذاتية، أهمها توق العرب إلى الحضور الفعّال في مجالات التطور العلمي والتكنولوجي، واستعجال الزمن في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتطوير الأفضل للطاقات والقوى العربية الهائلة من بشرية ومادية، وبالتالي بلوغ تحقيق أفضل لإنسانية الإنسان العربي. إن هذا التوق الذي يتملّح في ضمير الوطن العربي، في عالم يشهد التطور السريع والمذهل في

(٥) مداخلة فيصل جلّول في جلسة النقاش العام للمؤتمر القومي العربي الذي أقيم في الحمامات في تونس بين ٤ و٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

قدرات البلدان الصناعية وإنجازاتها في مختلف الحقول، إلى جانب الرغبة العميقة في مجابهة التحدي الصهيوني والإمبريالي، يطرح بإلحاح وجوب التوجه إلى الوحدة العربية المتكاملة عبر السبل الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، بخطوات عملية ثابتة ومدروسة، كحل جذري للمسائل والمشاكل التي سببتها ظروف التجزئة والتخلف، ولكن إلى جانب الإيمان العميق بما تختزنه الوحدة من جدوى وفائدة وقيمة ذاتية، ومن تلبية للتوق العربي للتقدم والمنعة والكرامة، لا بد من القول إن قضية الوحدة ليست مسألة بسيطة، ففيها من عوامل الجذب والدفع، ومن الاعتبارات الإيجابية والسلبية، ما يوجب أن يوجه إليها جهد فكري كبير ومتصل، من أجل توضيح الفكرة على نطاق واسع، ومن أجل إيصال نداءها بقوة إلى الجماهير العربية الواسعة، وإلى الأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها^(٦).

فعبير المسيرة التي امتدت نحو أربعة عقود (وما زالت!)، استطاع المركز أن يستشرف مشروعاً قومياً نهضوياً ساهم في صوغه العديد من المثقفين والباحثين والناشطين المنتمين إلى مختلف مكونات التيارات السياسية والثقافية في الوطن العربي. وهذا المشروع هو الرد الموضوعي على التحديات التي تواجه الأمة، والتي كادت أن تتحول إلى استعصاءات تؤدي بالأمة إلى الهلاك. هذا هو المشروع النهضوي العربي بأبعاده الستة^(٧) الذي أطلقه المركز في الذكرى الثانية والخمسين لإقامة الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨.

إن جوهر المشروع النهضوي العربي هو ردة فعل على واقع موروث منذ الانحطاط وحقبة الاستعمار في القرنين الماضيين. فالوحدة هي الرد على التجزئة، والاستقلال الوطني هو الرد على التبعية، والحرية (علماً أن المصطلح الموجود في المشروع هو «الديمقراطية»، ولنا كلام في ذلك الموضوع لاحقاً) هي الرد على الاستبداد، والتنمية المستقلة هي الرد على التخلف والجهل، والعدالة الاجتماعية هي الرد على التهميش، والتجديد الحضاري هو ربما البعد الوحيد الذي يشكل في آن واحد ردة فعل على التخلف في المعرفة والفعل في إعادة إنتاج منظومة معرفية^(٨).

إن طول المدة لبلورة المشروع (حوالي عقدين من الزمن) تدل على عمق المراجعة التي قام بها عدد من القوميين، وقد أفضى ذلك إلى تحديد جديد في مسار القومية العربية. فالقومي العربي في هذه الألفية هو من يؤمن بالمشروع النهضوي العربي ومبادئه الستة التي لاقت شبه إجماع من قبل مكونات المجتمع السياسي والثقافي والاجتماعي العربي. وبناء على ذلك، يمكننا القول إن ذلك المشروع هو تجسيد لطموحات الأمة، ويعبر عن الوجدان الحي، وبالتالي فهو في

(٦) بيان حول تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية، موقع المركز الإلكتروني، <http://www.caus.org.lb>.

(٧) المشروع النهضوي العربي.

(٨) زياد حافظ، «التجديد الحضاري: تحديات وقضايا»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر القومي العربي الذي عُقد في مدينة الحمّامات في تونس في ٤ - ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢، وقد نُشرت في: المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٢ (آب/أغسطس ٢٠١٢).

تفاعل مستمر مع المجتمع. فلا يمكن إصاق تهمة «الخشبية» أو «عدم الواقعية» به أو «النزعة العنصرية» المُعرّفة بـ «الشوفينية»، فهو مشروع العصر وامتداد للثورات العربية الماضية والحاضرة، ويشكّل جوهر الخطاب القومي المعاصر في الألفية الثالثة.

تشكّل الأبعاد الستة للمشروع المنطلقات والثوابت لتقييم الحدث السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي. فالقضايا والأزمات التي تعصف بالأمة تُقارب، انطلاقاً من هذه الثوابت، حرص المؤتمر القومي العربي، مثلاً، خلال حقبة الحراك الجماهيري خلال السنتين الماضيتين على إعلان مواقف واضحة منسجمة مع هذه الثوابت. فالمؤتمر وقف مع حركة الجماهير في مواجهة الاستبداد والتبعية والفساد، كما وقف بشكل واضح ضدّ كلّ أشكال التدخل الأجنبي، وإن لاقى الكثير من الانتقادات بسبب هذه المواقف. فالعديد من المثقفين والمعلّقين العرب المرتبطين بإعلام مغرض له أجنداته الخاصة، اعتبروا أن إسقاط الاستبداد أولوية، وإن كان بمساعدة حلف الأطلسي. لقد كان ذلك الأمر في موضوع الأزمة الليبية، وفي ما بعد في موضوع الأزمة السورية، وقبل ذلك في الخطيئة القاتلة في تبرير غزو العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية، ومن تحالف معها. ما لا يفهمه هؤلاء هو أن حلف الأطلسي، ومعه الغرب، لم يكن في يوم من الأيام صديقاً للجماهير العربية ومصالحها وطموحاتها في تحقيق الوحدة والتحرير وإقامة مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص، بل إن هدف حلف الأطلسي، ومعه الكيان الصهيوني وبعض الأدوات العربية التابعة لتلك الدوائر، هو المقاتلة من أجل المزيد من التجزئة والتفتت، وإسقاط المجتمعات العربية والإسلامية التي استطاعت أن تواجه وتنتصر على كلّ الحملات الغازية منذ أكثر من ألف سنة.

ثالثاً: أهداف الخطاب القومي العربي

إذا كان المشروع النهضوي العربي متن الخطاب القومي، فإن ذلك يشكّل شرطاً ضرورياً، ولكن غير كاف. ونعتقد أن المهمة الرئيسية للخطاب القومي هو التحوّل إلى مرجعية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعرفية لمقاربة الأحداث، كما أنه أداة لاستنهاض العمل القومي وتعبئة الطاقات العربية، لتجعل من كل عربي يعتزّ بانتمائه العروبي. ونضيف أنه يوجد لذلك الخطاب بعد إنساني هدفه إنتاج منظومة معرفية جديدة تقارب الأمور من زاوية المصالح القومية والإنسانية، وتنقل المعرفة الناتجة منها إلى العالم، كما في السابق، في ذروة العهد الذهبي للأمة. هذا هو البعد التجديدي للخطاب القومي. ولكن كيف يكون ذلك؟

في البداية، علينا أن نميّز بين الفكر والخطاب. فلكل وظيفة الخاصة، وإن تكاملتا. فالخطاب هو إحدى وسائل التعبير عن الفكر الذي هو المنتج من تفعيل العقل والتبصّر، ولكن الخطاب هو أيضاً رسالة، وليس فقط الوسيلة. كما أن للخطاب مرجعيات فكرية وآليات تطبيقية بنسب متفاوتة من النجاح أو الإخفاق. هذا يعني الاعتراف بأن هناك أكثر من مقاربة قومية للحدث وللعمل السياسي، وليس هناك من يحسم أن خطاباً معيناً «أحسن» أو «أفعل» من غيره. إن التنوع في الخطاب مقبول، بل مطلوب طالما التزم بالثوابت التي حدّدها المشروع النهضوي،

أي «المتن» للخطاب. أما تقييم الخطاب، فهو في النتائج على الأرض التي يحققها أو يخفق في تحقيقها. وهنا نؤكد ضرورة ربط الخطاب بالمجهود، والمجهود بالنتيجة.

يعود إلى مركز دراسات الوحدة العربية الفضل في مقارنة المشهد العربي بعد غياب القائد الخالد الرئيس جمال عبد الناصر.

إن المحاولات لتحقيق ذلك ما زالت قائمة وحديثة، وهي نتيجة تفاعل بين الفكر والتجربة. وفي رأينا، لا يمكن أن نحقق أي خطوة في التجدد الحضاري طالما الأمة ضعيفة ومشتتة. لذلك نسعى إلى تحقيق الوحدة، أي استنهاض العمل القومي العربي لتحقيق تجددنا الحضاري. فالتجدد هو في رأينا الهدف الأخير

للوحدة، ولتحقيق رسالتنا إلى العالم. وكالعادة، قام ويقوم مركز دراسات الوحدة العربية بجمع المثقفين والناشطين في المجال القومي للتباحث حول الموضوع. وفي ٢٩/٦/٢٠١٢، عُقدت حلقة نقاشية في مقر المركز عنوانها: «سبل استنهاض العمل القومي العربي»^(٩). وكانت الورقة الرئيسية للأستاذ معن بشور، المفكر والناشط القومي العربي عبر أكثر من خمسة عقود!

جاء في ورقة أ. معن بشور: «أن مشروع استنهاض التيار القومي العربي مشروع متكامل ومرتب ومتحرك على عدة مستويات في آن. وكل تلك عن إنجاز المهام المطلوبة في أحد هذه المستويات، أو في إحدى الدوائر التي يتحرك فيها، سوف ينعكس سلباً على مجمل المشروع»^(١٠). حدّد دوائر التحرك بعشر دوائر: الدائرة الأولى هي الدائرة الفكرية التي تربط ما بين مشروع الاستنهاض والمشروع النهضوي العربي، حيث يكون مشروع الاستنهاض «التجسيد العملي والعملياتي للمشروع النهضوي، بل إنه الترجمة التفصيلية لعناوين مشروع النهضة وأهدافه، وبالتالي لا بد من جهد فكري لتحقيقه»^(١١).

أما الدائرة الثانية، فهي الدائرة الثقافية التي يجب التحرك في إطارها لـ «تحصين العمل السياسي والقومي بقدر من الثقافة والوعي، بما يحول دون محاصرته بالجهل أو التسطيح»^(١٢). وفي رأينا، هذا هو هدف إيجاد منظومة معرفية عربية تمكّن المواطن العربي من مقارنة الأمور بأدوات ومناهج تتلاءم مع التحديات التي تواجه المجتمع العربي. ومن ضمن أدوات تحقيق التحصين الثقافي إقامة المنتديات وأندية الشباب والبرامج الثقافية في القنوات التلفزيونية... إلخ. هذا ما يبرّر إقامة المخيم السنوي لشباب المؤتمر القومي على مدة عقدين من الزمن، كما يبرّر إقامة ملتقيات للشباب العربي حول قضايا الأمة^(١٣). نشير هنا إلى أن من نتائج إقامة

(٩) «حلقة نقاشية: سبل استنهاض العمل القومي العربي»، شارك في الحلقة أنطوان سيف [وآخرون]؛ قدّم وأدار الحوار يوسف الصواني، المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٢ (آب/أغسطس ٢٠١٢).

(١٠) معن بشور، «أفكار حول سبل استنهاض التيار القومي العربي»، في: المصدر نفسه، ص ٨١.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) بدعوة من المنتدى القومي العربي والمركز العربي والدولي للتواصل والتضامن عُقد في بيروت =

المخيمات الدورية في مختلف الأقطار العربية، بروز كوادر شابة ساهمت وقادت في عدد من الساحات العربية الحراك الجماهيري الذي حصل خلال السنتين الماضيتين.

والدائرة الثالثة هي الدائرة السياسية «التي تلخص مجمل المواقف والعلاقات الواجب اعتمادها في سبيل استنهاض التيار القومي العربي»^(١٤). وهذه الدائرة مبنية على مجموعة من القيم والأخلاق التي يجب أن تميّز الخطاب القومي من سائر الخطب. ومن ضمن هذه القيم الاستقلالية (وهي صدى لأحد أبعاد المشروع النهضوي العربي) عن الواقع الرسمي العربي والأنظمة الحاكمة، كما قال أ. معن بشور^(١٥). ونضيف أيضاً، منسجمين مع طرحنا المبدئي، أي تأكيد ضرورة استقلالية المنظومة المعرفية التي من خلالها نقارب الأمور، قيمة أخرى هي الشجاعة في الموقف، أيأ تكن التضحيات، وهي فضيلة بين رذيلتين: التهور في المواقف من جهة، والجبن

إن جوهر المشروع النهضوي العربي هو ردّة فعل على واقع موروث منذ الانحطاط وحقبة الاستعمار في القرنين الماضيين. فالوحدة هي الردّ على التجزئة، والاستقلال الوطني هو الردّ على التبعية.

الذليل من جهة أخرى^(١٦). كما أن البوصلة في ذلك الخطاب والعمل الاستنهاضي هي الوحدة، أي أن «يصبّ الموقف في توحيد التيار أو المجتمع أو الأمة». ونلاحظ هنا ضرورة التدرّج، فلا وحدة في الأمة إذا كان المجتمع منقسماً، ولا إمكانية لتوحيد المجتمع، إن لم يكن التيار القومي موحدًا. فلكل مستوى من العمل خصوصيته، وإن كان يفضي إلى وحدة الأمة. ومن هنا تأتي ضرورة ترتيب سلّم الأولويات، «حيث يجري التركيز على القضية المركزية كبوصلة للاتجاه السليم، فيما يتمّ اكتشاف عناصر الترابط بين قضايا أخرى بالغة الأهمية والقضية المركزية، بحيث لا تغيب القضية المركزية قضايا مهمة أخرى وثيقة الصلة بها، ولا تلهينا القضايا المهمة الأخرى عن القضية المركزية»^(١٧).

أما الدائرة الرابعة، فهي الدائرة الاجتماعية «التي تسعى إلى نقل اهتمامات التيار القومي وهمومه من عقول الناس إلى بطونهم، ومن النقاش السياسي إلى العمل الاجتماعي المرتبط بحياة البشر وحاجاتهم الأساسية»^(١٨). هذا يعنى التفاعل مع الحراك الشعبي المطلبي مع مؤسسات المجتمع الأهلي، كمنظمات ولجان شعبية، سواء في التأييد أو في تصحيح المسار. ويؤخذ على

= في دار الندوة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣ الملتقى الثالث للشباب العربي. كان عنوان الملتقى «فلسطين: رؤية شبابية».

(١٤) بشور، المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

العمل القومي إهماله للمسألة الاجتماعية، وإن كانت في صلب الفكر والخطاب. إن ارتباط العمل القومي العربي بتلك المسألة الحياتية التي تهتمّ الناس بوجود في بعدين من أبعاد المشروع النهضوي، أي التنمية التي تعالج إنتاج الثروة والعدالة الاجتماعية التي تقارب توزيعها. هذا هو معنى شعار «الكفاية والعدالة» التي أطلقها الرئيس الراحل الخالد الذكر جمال عبد الناصر. وهذا يؤسّس لمنظومة فكرية في الاقتصاد تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الناس من دون الانحراف إلى إنتاج ثروة افتراضية مبنية على الريع المالي وغياب المجهود.

الدائرة الخامسة هي الدائرة الإعلامية التي «كثّر الحديث عنها كضرورة لانطلاق التيار القومي العربي ووصوله إلى أوسع الجماهير»^(١٩). لكن على ما يبدو، فإن الإمكانيات المادية للتمويل، على سبيل المثال، قليلة، والمنابر المتاحة لإطلاق الخطاب القومي محدودة، وتخضع لحسابات دقيقة تحدّد استمراريته! ما زال النظام الرسمي العربي ممتلكاً وسائل ضغط كبيرة. ولا ننسى كيف تمّ عزل الفضائيات السورية بقرار رسمي من جامعة الدول العربية. أما الوسائل غير المعلنة، فهي معروفة، وفي آخر المطاف تحاصر الرموز القومية وخطابهم. فهل الحل هو بإنشاء منابر إعلامية مرئية ومكتوبة خاصة بالتيار القومي؟ المسألة تستوجب نقاشاً لما لها وما عليها. لكن إلى أن تحسم تلك المسألة، فلا بد من الاستفادة من الوسائل المتاحة، وخاصة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية في التواصل. ويمكن اليوم التواصل بكبسة زر مع مئات الآلاف

من المواطنين العرب للتعبير عن الموقف. إن استعمال الحاسوب والشبكة العنكبوتية يتزايد يوماً بعد يوم، رغم كل الأعباء المادية التي تواجه المواطن العربي. إن المستقبل هو لتلك الشبكة، ولمن يحسن استخدامها، وعلى التيار القومي أن يقرن نفسه بهذا الإعلام الجديد. ولكننا نعترف أنه لا بد من إنشاء شبكة إعلامية من فضائيات

إن المهمة الرئيسية للخطاب القومي هو التحوّل إلى مرجعية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعرفية لمقاربة الأحداث.

وإذاعات تدخل البيوت وغرف النوم وتبثّ الموقف القومي والوطني. وهذا يتطلب حملة تعبئة بين الجماهير ورجال الأعمال الوطنيين لتمويل تلك الشبكة، وهذه مهمة مستدامة، إذا جاز الكلام، على عاتق الإعلاميين والاقتصاديين القوميين.

نضيف، في هذا السياق، ضرورة تحديد استراتيجيا إعلامية قومية. ومن أولويات تلك الاستراتيجية تحديد هوية الخطاب. ونقول ذلك لأننا لاحظنا أنّه يُروّج لخطاب إعلامي يسوده الالتباس. فمن جهة، نعتبر أنه لا بد من تحقيق وحدة الكتلة التاريخية بين العرب والأتراك والإيرانيين في مواجهة مطامع الاستعمار القديم والجديد الآتي من الغرب أو من جهات أخرى. لكن هذا لا يعني أبداً التخلّي عن الهوية العربية. فالعرب عرب، والأتراك أتراك، والإيرانيون إيرانيون! وفي رأينا، التركيز يجب أن يكون على الهوية العربية التي يشكّل الإسلام روحها. العروبة ليست

في تناقض مع الإسلام، والأدبيات في هذا الموضوع كثيرة لا داعي لاستذكارها هنا. لكن المهم هو الانتباه إلى ما يحاك ضد الهوية والمكوّن الأساسي لها، أي اللسان العربي. وهناك محاولات في العديد من الأقطار العربية لاستبدال العامية باللغة الفصحى. كما إن هناك محاولات لتجاوز اللغة العربية، وترويج اللغات الأجنبية مكانها، وخاصة الإنكليزية^(٢٠). كما أن بعض أقطار الخليج أقرّ اللغة الإنكليزية كلغة التعليم الجامعي، وكأن أجدادنا العرب كتبوا أبحاثهم العلمية، كابن الهيثم، باللغة الفرنسية أو اللاتينية! هذه المؤامرة على اللسان العربي هدفها الهوية العربية، وتفريغها من أي مضمون.

الدائرة السادسة هي الدائرة التربوية. وهنا تكمن قاعدة التجدد الحضاري. ونعتقد أن مهمة النظام التربوي الجديد الذي نريد هي إقامة منظومة معرفية جديدة ترتكز على ركيزتين أساسيتين: الركيزة الأولى هي العلوم، أي الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والعلوم الطبيعية، وعلوم الفلك، وعلوم الفلك الفيزيائية (Astrophysics)، والفضاء،

وعلوم البيئة... إلخ. فهذه المنظومة العلمية ستوجد منظومة معرفية جديدة في العلوم السلوكية تقارب التراث والمعاصرة، وتنتج معرفة جديدة تنقلها إلى العالم، كما فعل أسلافنا في العصور الذهبية. أما الركيزة الثانية، فهي اللغة العربية التي تشكّل بتكوينها التوجه العقلاني للعقل العربي. نشير هنا إلى أبحاث د. إسكندر عبد النور^(٢١) في ماهيات العقل العربي والتلازم مع اللسان العربي المستهدف من قبل دوائر الغرب، ليس فقط لتدمير

يجب إقامة منظومة معرفية جديدة تستند إلى ركيزتين: الركيزة الأولى هي العلوم، أما الركيزة الثانية، فهي اللغة العربية التي تمثل بتكوينها التوجه العقلاني للعقل العربي.

أحد المكوّنات الأساسية للهوية العربية فحسب، بل إن هذه الحملة على اللسان العربي تستهدف الإسلام أيضاً. فعبّر الإسلام يتمّ في رأينا تعريب العالم، وعبر العروبة يتمّ فهم وأسلمة العالم بالمعنى الثقافي والحضاري.

الدائرة السابعة هي دائرة الشباب الذين كانوا العامود الفقري للمقاومة في كل من العراق ولبنان وفلسطين، كما أنهم أطلقوا الحراك الجماهيري في العديد من الأقطار العربية، محبطين بذلك الصور النمطية المفترية على الجيل الجديد. وهذا الجيل المفترى عليه متهم بأنه لا يتحرّك إلا لإشباع شهواته بسبب الثقافة الاستهلاكية المفرطة التي روّجتها النظم الحاكمة في البلدان العربية تماشياً مع «العولمة» الثقافية الاستهلاكية التي تحجب النظر عن مقاربة الأحداث ومصائر

(٢٠) نلفت الانتباه إلى أن المؤتمر القومي العربي ينه في كلّ دوراته إلى أهمية الحفاظ على اللسان العربي وما يحاك ضده. نشير مؤخراً إلى مداخلات د. عثمان السعدي ود. خير الدين حسيب في مناقشات المؤتمر القومي العربي الرابع والعشرين الذي عقد في القاهرة في ١ و٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(٢١) Alexander Abdenmour, *The Arab Mind: An Ontology of Abstraction and Concreteness* (Ottawa: Kogna Publishing, 2008).

الأمم. وللأسف، هناك من يروج في بعض الأوساط المحسوبة على التيار القومي العربي مسألة غياب الشباب العربي وعدم اهتمامه بقضايا الأمة، كما أن التيار العروبي يقوده أصحاب الشيب و«الكروش»! طبعاً، هذا افتراء، وخاصة أن المؤتمر القومي العربي حرص على إقامة مخيمات للشباب العربي (كل سنة في بلد عربي!) على مدى أكثر من عقدين من الزمن (وما زال!)، تخرج فيها عدد من قادة الحراك الشعبي الذي نشهده. كما أن هناك مراكز قومية أخرى تقوم بإعداد ملتقيات دورية للشباب العربي لبحث قضايا الأمة^(٢٢). ولا يمكن إغفال ظاهرة أساسية، هي مدى رغبة وقدرة الشباب العربي على التواصل في عصر الثورة التكنولوجية للتواصل. فنحن نعيش عصر العلاقات الشبكية التي تجاوزت المؤسسات التنظيمية التقليدية، كالأحزاب، في مهمة نقل المعلومة، ومهمة التعبئة والتنظيم والتنفيذ للعمل من دون الرجوع إلى مرجعية واحدة. وهذه ظاهرة جديدة بالاهتمام والنقاش، لما لها وما عليها من ملاحظات.

في هذا السياق، نعتقد أنه من المفيد إيجاد شبكة أو «تنسيقية» شبابية للملتقيات والمنتديات الثقافية والشبابية، تربط أواصر الحركة الشبابية، وتؤسس برلماناً شعبياً شبابياً يقود هذه الأمة، وتكون بديلاً من المؤسسات التي شاخت أو تحفزها على استعادة نشاطها. ونقصد هنا جامعة الدول العربية والمؤسسات المنبثقة عنها!

الدائرة الثامنة هي «دائرة المرأة التي يشكّل انخراطها في الحياة العامة ونضال الأمة أحد مقاييس القدرة لدى الأمة ذاتها، خصوصاً بعد أن أثبتت المرأة العربية جدارة نضالية عالية في أطر المقاومة العربية، وفي العديد من الأحزاب والهيئات والمؤسسات العربية»^(٢٣). ومهما أقرنا ذلك الأمر، فإن المجهود الذي يجب أن يبذل لتجاوز العقبات المرتبطة بمشاركة المرأة كبير ومستدام، لفرض واقع تلك المشاركة التي تجعل من التيار القومي تياراً شعبياً كاسحاً.

الدائرة التاسعة هي دائرة عالمية تربط القضية العربية بقضايا التحرر العالمية، وخاصة مع دول الجوار. نذكر هنا بالدوائر الثلاث للقائد الراحل الخالد الذكر جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة. حيث ربط قضية تحرير مصر بالدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الأفريقية. نضيف إلى هذه الدوائر دول الجوار، وخاصة الجمهورية الإسلامية في إيران، والدولة التركية، لتكريس كتلة سياسية اقتصادية وثقافية تستطيع أن تقف في وجه المطامع الخارجية على أساس أن العرب عرب، والإيرانيين إيرانيون، والأتراك أتراك، ويحترم الجميع خصوصيات الآخر، ولا يرى في نهوض كل منهم خطراً أو تهديداً له، بل حماية له، لأن مكونات تلك الكتلة تشكّل العمل الاستراتيجي للمكونات الأخرى.

الدائرة العاشرة هي دائرة التمويل التي اعتبرها معن بشور «أم الدوائر الأخرى جميعاً» التي لم يجد القوميون حلاً لها. هذا يعني أن الحراك المذكور قد يكون نخبويّاً، إلا في بعض الحالات

(٢٢) نظّم المنتدى القومي العربي والمركز العربي والدولي للتضامن والتواصل الملتقى الثالث للشباب العربي في بيروت في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣ في دار الندوة. وكان عنوان الملتقى «فلسطين وشباب الأمة».

(٢٣) بشور، المصدر نفسه، ص ٨٤.

الاستثنائية، كما حصل في الحراك الجماهيري الواسع في مصر، سواء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أو حزيران/يونيو - تموز/يوليو ٢٠١٣.

ونضيف إلى ما جاء به بشور بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى هي أنه لا بد من مقارنة ما سمّاه الرئيس الراحل خالد الذكر جمال عبد الناصر بال رأسمالية الوطنية التي يجب أن تساهم في تنمية المجتمعات العربية بروح المسؤولية الجماعية، وليس فقط بدافع الربح وجني الثروة. وفي رأينا هنا أن الدولة هي التي يمكنها أن توجّه الرأسمالية الوطنية. وبالمناسبة، لماذا لا نتكلّم على الرأسمالية القومية، أي التي تستثمر في مختلف الأقطار العربية بدلا من التوظيفات خارج المنطقة؟

أما الملاحظة الثانية، فهي أن هذه الإشكالية تعيد الاعتبار إلى ضرورة العودة إلى «القطر القاعدة» الذي يساهم في دعم العمل القومي، بما فيه سدّ ثغرة التمويل. ونرى، في المقابل، دور الدول المناهضة للعمل القومي في مساندتها للنشاطات الفئوية من دون خجل وبسخاء كبير، سواء في الإعلام أو في العمل المنظم، أو حتى في العمل المسلّح.

الملاحظة الثالثة ناتجة مما سبق، أي إشكالية التفكير في الوصول إلى السلطة لدعم العمل القومي، وهي من الضرورات التي يجب ألا نخجل من طرحها. لكن علينا أن نعي أن التجارب السابقة التي أتت بقوة تنتمي إلى التيار القومي شغلها قضايا السلطة على حساب العمل القومي، وهذه من ضمن المراجعات المطلوبة لتجنّب تكرارها. وفي الخلاصة، علينا أن نعترف أنه، عاجلاً أم آجلاً، فإن إشكالية التمويل تقودنا إلى إشكالية السلطة وترسيخ «الدولة القاعدة» للعمل القومي.

الملاحظة الرابعة هي أن وسائل التواصل الحديثة تستطيع أن تساهم في تنظيم حملة اكتتابات ومساهمات تمويلية لنشاطات قومية تصبّ في استنهاض العمل القومي. فالملتقيات، على سبيل المثال، أو المخيمات الشبابية، يمكن تمويلها من خلال حملات منظّمة على الصعيد الشعبي إذا كانت مصداقية المنظمين فوق الشبهات.

استطراء: هنا لا بد من أن نتوقّف قليلاً حول «البوصلة». جاء في ورقة بشور أن «البوصلة» هي «الوحدوية». ولكن في الخطاب القومي «بوصلة» أخرى هي «فلسطين». فهل من تناقض أو تهافت في «البوصلات»؟ طبعاً، لا، لأنّ مركزية القضية الفلسطينية في الوجدان والضمير العربي هي التي تُوحّد الأمة^(٢٤). فلا وحدة خارج تحرير فلسطين، ولا تحرير فلسطين خارج إطار العمل الوحدوي، وصولاً إلى الوحدة.

لكن، كيف نصل إلى الوحدة؟ ليس هناك من إجماع، أو حتى أكثرية بين القوميين حول استراتيجية الوحدة. طبعاً، هناك خطوات تمهيدية توحيدية، لا تمسّ بمصالح الكيانات القطرية التي يمكن أن تُتخذ، كإلغاء التأشيرات للمواطنين العرب، أو العمل على تشبيك البنى

التحتية، كشبكة سكك الحديد التي تربط بين الأقطار، وشبكات الطاقة، وخطوط النفط والغاز، والشبكات المائية، والعمل على توحيد التشريعات الخاصة بالعمل الاقتصادي. ونشير هنا إلى أن هذه الإجراءات ليست جديدة، لأنها اتخذت منذ عقود، لكن فقدان الإرادة السياسية لدى معظم الحكومات العربية ألت إلى تجميد مفعول القرارات. ونعتقد أنه من المفيد إقامة مرصد لمتابعة القرارات التي اتخذت في المحافل العربية، والتي تشمل الأمة، ولم تُنفذ حتى الآن. ويمكن أن يقوم به مجموعة من المؤسسات، كمركز دراسات الوحدة العربية، والمؤتمر القومي العربي، وإصدار نشرات دورية تُذكر الحكومات بما وافقت عليه، ولم تقم بتنفيذه!

نعتقد أن من المفيد إقامة مرصد لمتابعة القرارات التي اتخذت في المحافل العربية، والتي تشمل الأمة، ولم تُنفذ حتى الآن.

أما القضايا السياسية، كالسياسة الخارجية، فنعتقد أن الوقائع على الأرض التي تصنعها مقاومة الاحتلال، وردع مطامع الكيان الصهيوني والغربي، ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى إلغاء الفجوة بين مواقف الحكام والمزاج الشعبي. ولن تستطيع النخب الحاكمة تجاهل هذه الوقائع، وأن مقاومتها لها بآت وستبوء بالفشل، كما حصل في لبنان.

ويمكننا أن نستطرد بعض الشيء حول ما يحدث في سورية. فمن تداعيات الأزمة توحيد الجبهة الجغرافية للمقاومة التي تمتد من الناقورة إلى مرتفعات الجولان، وحتى الأردن. إن توحيد تلك الجبهة، يفتح آفاقاً جديدة في الصراع العربي - الصهيوني، وتؤسس لعمل وحدوي يبدأ من الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، ليصل إلى مرتفعات جبال زاغروس في إيران.

وهناك أيضاً من يدعو إلى «التدرّج» في بناء الكيانات السياسية الوحدوية، كمنظومة الكونفدرالية، وصولاً إلى المنظومة الاتحادية في الاقتصاد، وفي ما بعد في السياسة^(٢٥). كما أن المشروع النهضوي العربي تنازل عن نظرية دور الدولة القاعدة القاطرة للوحدة، متبنياً نظرية بناء الوحدة بالتدرّج وبموافقة الشعوب.

في هذه النقطة بالذات، لنا رأي مخالف، وإن أدّى ذلك إلى اتهامنا بالديناصور القومي، أي من بقايا «المرحلة الرومانسية التي لا ترتكز على الواقع». فهناك «موضة» فكرية متأثرة بثمة عدم ديمقراطية العمل الوحدوي السابق، وأن لا بد من موافقة الجماهير على صنعها ... إلخ. وتفيد الدلائل التاريخية أن ما من وحدة صُنعت بالتراضي، وبالتالي التكلّم على موافقة شعبية على الوحدة لتحقيقها، هو كلام حق يراد به باطل! ويمكن أن تُستفتى الجماهير عند ما تتحقق الوحدة، ولكن الانتظار لتتم موافقة الفعاليات القطرية على إقامة الوحدة، هو عذر لتأجيلها إلى آجال بعيدة. إن المصالح الخاصة لبعض الفعاليات القطرية، تدفع إلى عدم إقامة الوحدة. فهذه المصالح تمتلك من الوسائل والنفوذ لبثّ ثقافة معادية للوحدة، أو في أحسن الأحوال لتأجيلها حتى تتحقق «الشروط الموضوعية» لها. وبالنسبة إلينا، الوحدة الآن، وليس غداً، لأن كل مآسي

الأمة هي نتيجة الانقسام والتجزئة والتفتت، بسبب العصبية والهويات الفرعية التي لا تخدم إلا أعداء الأمة.

هذا التباين في الخطاب القومي حول الوحدة دليل على حيوية الخطاب، وأنه غير «خشبي». إننا لم نصل إلى السلطة ليصبح ذلك التباين موضع خلاف، لأن وصول التيار القومي مجدداً إلى السلطة في أي قطر عربي، ما زال بعيد المنال بسبب الإخفاق في توحيد العمل الوحدوي. وعندما نتكلم على «الوصول إلى السلطة» لا نقصد بالضرورة الحكم، بل الوصول إلى أن يصبح الخطاب القومي المرجعية النافذة في المجتمع العربي، ويوجه ويحاسب كل من هو في الحكم. أما أسباب الإخفاق، فهي عديدة، منها داخلي وذاتي، ومنها موضوعي و«خارجي». ونقصد بـ «الخارج» الغرب والصهيونية وأتباعهما بين النخب العربية!

هنا أيضاً لا بد من أن نعالج ما جاء به «المشروع النهضوي العربي» من ناحية التكامل بين القطري والقومي. وكنا قد أبدينا موافقتنا على ذلك في قراءتنا النقدية له، وقد نشرتها مجلة المستقبل العربي^(٢٦). لكن ما تشهده بعض الساحات العربية من قوى داخلية وخارجية تدفع إلى المزيد من التشرذم داخل الكيان القطري، تجعلنا نترث بعض الشيء لأن الوحدة الوطنية (داخل القطر) هي مدخل إلى الوحدة القومية، كما جاء في «المشروع النهضوي العربي»^(٢٧). فالخطاب الذي عمّ الفضاء الإعلامي والثقافي أوحى بعكس ذلك، أي أن التشرذم هو القاعدة، والوحدة هي الاستثناء. كما أن ردّة الفعل

إن الوحدة القومية تحمي الوحدة الداخلية، وليس العكس. فالخطاب القومي بطبيعته جامع، بينما الخطاب الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار الهويات الفرعية والعصبية المحلية بحجة «الخصوصيات» (والتي نتفهمها)، هو بالتالي خطاب غير وحدوي.

للقوى الوطنية تجاه التحريض التفتتي من قبل بعض الدوائر العربية، لم تكن بالمستوى المطلوب. وذلك يوحي بأن المخطط الذي تنفذه تلك الدوائر للقضاء على وحدة الأمة قد يقطع أشواطاً كبيرة في الوعي الشعبي، ما لم تواجهه حملة مضادة تدافع عن الروابط القومية بين المجتمعات.

لذلك نتساءل إذا ما زال مدخل الوحدة الداخلية إلى الوحدة القومية صحيحاً؟ إننا نعتقد أن الوحدة القومية تحمي الوحدة الداخلية، وليس العكس. فالخطاب القومي بطبيعته جامع، بينما الخطاب الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار الهويات الفرعية والعصبية المحلية بحجة

(٢٦) زياد حافظ، «المشروع النهضوي العربي: قراءة نقدية»، المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ١٠٠-١٢٤.
(٢٧) المشروع النهضوي العربي، ص ٦٢.

«الخصوصيات» (والتي نتفهمها)، هو بالتالي خطاب غير وحدوي، بل خطاب تفتيتي في بنيته؛ وإلا ما معنى شعار «القطر أولاً»؟. وكما يردّد المفكّر من المغرب العربي د. عبد الإله بلقزيز، فإن شعار «القطر أولاً» يعني أن «إسرائيل ثانياً»! ونضيف هنا أن داخل القطر مجموعات تبالغ في تقييم حجمها السياسي، وتؤثّر في العقول بشكل أو بآخر، وتضع مصالحها الذاتية فوق أي اعتبار، إن كان وطنياً أو قومياً. لكن هذه المجموعات تذوب في المجموعة الكبرى القومية، ومصلحتها تتراجع خلف المصالح الوطنية والقومية. وهذا الأمر يقضي بضرورة الضغط على صنع الوحدة التي تتطلب مجهوداً كبيراً للحفاظ على الكيان من ناحية ديمومة وحدته. فالقومي يحمي ويحافظ على القطري، وليس العكس!

رابعاً: الخطاب القومي وثقافة المقاومة والتجّد الحضاري

بعد هذا العرض لسبل الاستنهاض والتعليق على بعض ما جاء فيه، نودّ التوضيح أن المرحلة الحالية عنوانها «المقاومة» التي يجب أن يحملها بشكل دائم وواضح الخطاب القومي العربي. ونقصد بذلك، ليس فقط مقاومة مختلف الاحتلالات لأقطار عربية أو لوجود قواعد عسكرية أجنبية فيها تخدم أهداف الاستعمار، بل نقصد أيضاً مقاومة الفقر والجهل والتعصّب والأناية، كما نقصد مقاومة ثقافة الهزيمة وثقافة الفتوية والريع.

والخطاب المقاوم، بشكل عام، يؤسّس للتجّد الحضاري، إذ إنه بطبيعته يرفض التسليم بالأمر الواقع، بل يقاومه، وخاصة تلك المنظومة الفكرية التي تعمّق الجهل والتبعية وفقدان الهوية. فثقافة الهزيمة مترسّخة في عقول العديد من النخب العربية الحاكمة، وحتى في عقول بعض المثقفين العرب المستشرقين بنهجهم الفكري لمصلحة قوى خارجية.

صحيح أن معظم حركات المقاومة حالياً هي من منبت ديني، إلا أن الصراع القائم في المنطقة والخطاب السياسي لتلك الحركات هو قومي بامتياز، ولو لم يكن كذلك لما استطاعت تلك الحركات استقطاب قواعد شعبية واسعة. إن التلاقي بين التيارين الإسلامي والقومي يتمثل بالخطاب السياسي المقاوم للمشروع الأمريكي - الصهيوني المشترك. وهذا التلاقي يشكّل منعطفاً استراتيجياً مهماً في توحيد القوى المناهضة لقوى الهيمنة والتوسع. كما لا بد من الاعتراف بأن ذلك التلاقي لا يلغي بأي شكل خصوصيات التيارين، ولا حتى الملفات العالقة التي حالت دون التوافق في حقبة التناحر المدمر بين التيارين. فالمرحلة الحالية هي مرحلة التصدي للمشروع الأمريكي - الصهيوني، وليست مرحلة الصراع على السلطة. كما أن المرحلة الحالية تقضي باستمرار الحوار حول القضايا المحلية والاستراتيجية، وطرح مختلف التجارب على طاولة النقاش، والاستفادة من الدروس ضمن إطار المنبرين: المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي الإسلامي. إن هذا ما يقلق بشدّة أرباب المشروع الأمريكي - الصهيوني المشترك.

ويوصلنا الاعتراف بالتباين بين مكوّنات الأمة، وخاصة مع بعض طروحات الخطاب السياسي لبعض الأحزاب والقوى المعرّفة بـ «الإسلام السياسي»، إلى ضرورة تكريس فكرة وثقافة الوحدة والتكامل بدلاً من خطاب «الإقصاء» أو «الاجتثاث» أو «الاستئصال» أو «الإلغاء»، وجميعها مصطلحات خارجة عن التراث الديني والحضاري لأمتنا. ولن نسترسل بالجذور الدينية للاعتراف بالآخر، بل سنكتفي بالإشارة إلى بعض الآيات القرآنية التي تعتبر أننا وجدنا كقبائل وشعوب لنتعارف، وأن اختلاف الألوان والألسنة آيات من ربّ العالمين. أما على الصعيد الحضاري، فنذكر بأن الفتوحات العربية والإسلامية فتحت على حضارات أخرى سائدة آنذاك، كالحضارة اليونانية أو الفارسية أو الهندية، على سبيل المثال. ومن خلال ذلك الانفتاح واستنباطها، استطاع أسلافنا إنتاج معرفة جديدة نقلوها إلى العالم أجمع.

إذاً، يفرض علينا الإقرار بالتنوّع إدارة ذلك التنوّع، لكي لا يصل إلى الاحتراب^(٢٨). هذا ما أكّده أ. معن بشور في محاضرة مهمة له أُلقيت في دار الندوة في بيروت، للتأكيد أن الخطاب القومي يحرص على الضمّ في أدبياته القبول بالتنوّع وإدارة ذلك التنوّع لما فيه ثراء للأمة. كما أنه يزيل أي التباس حول الاتهامات التي توجّه إلى الخطاب القومي بأنه «خشي» أو «شوفيني» أو «استبدادي». فالخطاب القومي العربي الذي يتجاوز التناقضات والهويات الفرعية الفتوية هو خطاب إنساني أخلاقي حضاري جامع لمكوّنات الأمة ويشكّل قدوة للعالم. ففي حوارات بين القوميين في إطار اجتماعات المؤتمر القومي العربي، أثّرت معضلة «العزل» في الخطاب السياسي لبعض القوميين. ويؤكد تقييم التجربة اللبنانية في الحرب الأهلية، وفي ما بعد في العراق ومصر وتونس وليبيا وسورية، القوّة التدميرية لخطاب «العزل» و«الاستئصال» و«الإلغاء» و«الإقصاء» و«الاجتثاث»^(٢٩). ونضيف ونؤكد أن تكريس ثقافة الوحدة في الخطاب القومي يتطلّب سلوكاً توحيدياً، أي بمعنى أن الكلمة التي تجمع، أيّاً كانت المناسبة، هي دلالة عن ثقافة وحدوية، بينما الكلمة التي تفرّق، وخاصة العقل الذي يعن في «الفرز» بين من «مع» ومن «ضد»، ليست كلمة، ولا عقلاً وحدوياً.

إن الخطاب السياسي المقاوم مرشح للانتشار بعد الإنجاز الذي حققته المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق. لكن ذلك يتطلب مجهوداً كبيراً من المثقفين الملتزمين بمقاومة المشروع الأمريكي - الصهيوني المشترك. فالهدف الاستراتيجي لذلك المشروع هو القضاء على ثقافة المقاومة، وترسيخ ثقافة الهزيمة، إلا أنه مني بهزيمة نكراء، بسبب صمود المقاومة أمام العدوان الإسرائيلي، وصمود سورية أمام الهجمة الكونية عليه، والمناصرة للمشروع

(٢٨) معن بشور، «الأمة العربية والتحديات الراهنة: بين إدارة الصراع مع الأعداء، وإدارة التكامل والوحدة داخل الأمة»، محاضرة أُلقيت في دار الندوة في بيروت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بدعوة من المنتدى القومي العربي. يمكن الحصول على نسخة من المحاضرة عبر الموقع مركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، <<http://www.altawassol.org>>.

(٢٩) حوار جرى خلال اجتماع أعضاء المؤتمر القومي في بيروت في دار الندوة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

الأمريكي - الصهيوني. والهجوم على سورية، ليس إلا حلقة جديدة في الهجوم على ثقافة المقاومة، بل ربما أصعب الحلقات، لأنها تذرعت بمطالب مشروعة للتغيير، ولكن جوهرها كان القضاء على ثقافة المقاومة والهوية العربية لسورية. وليس من الصدف أن تتكلم وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في مجلس الأمن على «سنة» و«عويين» و«دروز» و«مسيحيين»، ولا تتكلم على «سوريين»، ناهيك بإنكارها الهوية العربية لسورية! فصمود سورية أصاب بضربة قاتلة المشروع الأمريكي - الصهيوني.

صحيح أن معظم حركات المقاومة حالياً هي من منبت ديني، إلا أن الصراع القائم في المنطقة والخطاب السياسي لتلك الحركات هو قوميٌّ بامتياز.

ولكن هذا لا يعني نهاية الحرب المفتوحة، ولا حتى المعركة. فما هي إذاً المهام الواقعة على عاتق المثقفين الملزمين بالمشروع النهضوي العربي؟ نعتقد أن المهمة الأولى هي محاصرة الخطاب الانهزامي عبر التذكير مراراً بإمكانية المقاومة الناجحة. فهي البديل الفعلي والطبيعي لخطاب الاستسلام المروج منذ كامب ديفيد. ويتمثل ذلك بإبراز فشل الطروحات القطرية الضيقة

والخيارات الاستراتيجية التي رافقتها. كما يجب ترويج الخطاب القومي في القطر، وكذلك على مستوى الأمة، فالخطاب القومي يسمح بتجاوز التناقضات الداخلية الفئوية المدمرة.

والمهمة الثانية، هي أنه لا بد من طرح مشروع بديل للمشروع الاستسلامي لتبرير مقاومة المشروع الأمريكي - الصهيوني المشترك على صعيد القطر، كما على صعيد الوطن العربي. وهذا المشروع منبثق عن المشروع العربي النهضوي الوجداني المذكور سابقاً. فكما ظهرت نهضة ثقافية في الخمسينيات والستينيات في ذروة المد القومي، بسبب وجود ذلك المشروع، فلا بد من ترجمة المشروع البديل إلى إنجازات ثقافية تعكس مزاج الشعب المشدود إليه.

المهمة الثالثة، هي أنه لا بد من إنشاء مرجعية فكرية سياسية هدفها حشد الطاقات الفكرية وتفعيلها لمعالجة مختلف القضايا الناتجة من فعل المقاومة، ومن طرح المشروع البديل. وهذه المرجعية لا بد من أن تصبح القوة الضاغطة على سلوك النخب المثقفة العاملة، وعلى إنتاجهم. لذلك لا بد من الانتقال من العمل الفردي إلى العمل المؤسسي، خاصة بين المثقفين، الأمر الذي يفرض إنشاء معاهد ومراكز أبحاث تحدد الأولويات في مختلف المراحل، ولكل القضايا المطروحة في مختلف الظروف الراهنة.

نلاحظ هنا أن المثقفين العرب، بشكل عام، يعزفون عن الاعتراف بمن سبقهم بالفكرة أو بالفعل في إنتاجهم الفكري. فعلى ما يبدو، يشكو المثقف العربي، بشكل عام، من مشكلة «الآخر» الذي ينافسه أو يسرق منه البريق والنجومية. وهذا ما أشار إليه د. داوود خير الله في سرده للعلل التي تنخر عقل المثقف العربي. ونادراً ما نرى كتابات لمثقفين مرموقين يستشهدون بمن سبقهم في الموقف، وكأنهم يعيدون إنتاج المعرفة من جديد، وإن كانت الأخيرة عملاً تراكمياً بامتياز. لذلك يجب ألا نرى في اعتراف منتج الآخر انتقاصاً من قيمة المثقف، بل مصدر قوة له.

فبدلاً من أن يكون «جزيرة» منفصلة عن «قارة» فكرية ينتمي إليها وتشكّل قوة له، فإن إقراره بالقارة الفكرية التي ينتمي إليها يحميه ويجعله جزءاً من حالة عامة، وليس حالة استثنائية يمكن محاصرتها، فتزول.

إن ثقافة الهزيمة مزروعة في الوعي العربي، بسبب المنظومة الفكرية التي نستوردها من الغرب، وبسبب الإخفاقات التي مني بها المشروع القومي العربي أيضاً منذ الانفصال عن السلطنة العثمانية في مشروع ما سُمّي بـ «الثورة العربية الكبرى»، وأدت إلى تمزيق الولايات العربية في اتفاقية سايكس - بيكو، وإلى خسارة فلسطين، وإلى كارثة الانفصال عام ١٩٦١، وإلى ذاتية الأحزاب القومية التي وصلت إلى السلطة، وعجزت عن تجاوز أذانياتها الضيقة، وبسبب الأخطاء القاتلة التي ارتكبتها بحق الأمة. إن المراجعة لتلك الحقبة قائمة ومستمرة، وهذا يُسجّل للقوميين. ولكن في ما يتعلّق بالهزيمة، فخروج مصر من دائرة الصراع بعد غياب القائد الخالد الذكر جمال عبد الناصر، وتكريس المفهوم الذي يعتبر أن ٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة بيد الأمريكيين، وصعود المال النفطي كبديل من الاندفاع نحو الوحدة والتحرير والمقاومة؛ كل ذلك أوجد منظومة فكرية مستسلمة للأمر الواقع وكأنه قدر! لكن ثقتنا بال جماهير العربية كانت في مكانها، حيث أمهلت ولم تهمل، فقامت وتحركت، وما زالت تحدث التغيير والمفاجآت.

لقد حلّل ابن خلدون وفكّ ثقافة الهزيمة. ولا ندري لماذا لا يستذكر المثقف العربي ذلك. فسلوك النخب العربية حتى قيام المقاومة والحراك الشعبي يدلّ على أن ما جاء به ابن خلدون صحيح وسبّاق للعديد من المثقفين الغربيين المعاصرين. لقد كان ابن خلدون أول من لفت النظر إلى أن «ثقافة الهزيمة» لها لغة ومفردات ومصطلحات، تتجلى في ممارسات النخبة التي تكون عادة شديدة التماس مع كل ما هو فكري أو ثقافي أو سياسي. واعتبر «التطبيع الثقافي» من أبرز تجليات العلاقة بين «الغالب والمغلوب»، ولا سيما في مفردات الحياة اليومية: المأكل والمشرب والملبس، وطريقة الكلام والتفكير، والعقائد والفلسفات، وهي علاقة ليست حوارية مؤسسة على «المثاقفة»، وإنما علاقة تبعية وتقليد وإذعان، وهي المحطة الأخيرة في سلسلة الانكساريات المتتالية أمام الغالب، التي تبدأ بالهزيمة العسكرية، لتنتهي بالتسليم بالهزيمة الثقافية. ويرجع ذلك ابن خلدون، إلى أن «المغلوب عادة ما يعتقد الكمال في الغالب المنتصر»^(٣٠).

خامساً: التجدد الحضاري والمنظومة المعرفية

في متن خطاب المشروع النهضوي العربي عدّة مفاهيم مقتبسة من العلوم السلوكية الغربية التي تمّ تعريبها بعيداً عن أي تدقيق وتفكيك وإعادة إنتاج بعد عملية الاستنباط التي لا بد منها لاستيعابها. ومن ضمن هذه المفاهيم مصطلح «الديمقراطية»، ومصطلح «الحريّة»، ومصطلح «التنمية المستدامة»، ومصطلح «الحكم الرشيد»، وحتى مصطلح «الدولة»، وكأنها

(٣٠) محمود سلطان، «إذ تسمى ثقافة الهزيمة جزءاً من ثقافتنا الوطنية»، العصر، ٨/٩/٢٠٠٤، <http://www.alasr.ws/articles>.

مسلمات لا تخضع للنقاش. لكن لنا رأي آخر في هذا الموضوع، وإن كان تفصيله يخرجنا بعض الشيء عن جوهر بحثنا، ولكن ما نريد تأكيده هو أن التجدد الحضاري الذي نتوخاه ينتج من استيعاب تلك المفاهيم عبر إعادة صوغها وفقاً لتراثنا، ووفقاً لحاجتنا. إن المشكلة، في رأينا، تكمن في التسليم بتلك المفاهيم، وكأنها الحل لمشاكلنا. إن تشخيص مشاكلنا مبني على أدوات تحليلية، ومفاهيم خارجة عن وعينا، وعن تراثنا، وقد تصلح لمجتمعات غربية، ولكنها تبقى خارجة عن تاريخنا ومفاهيمنا.

إن الخطاب السياسي المقاوم مرشح للانتشار بعد الإنجاز الذي حققته المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق.

فعلى سبيل المثال، نرى أن مفهوم «الديمقراطية» هو من المسلمات لمعالجة مآسي الاستبداد والتسلط. لكن، في رأينا، لم ينتبه المثقفون العرب الذين تبنا ذلك المفهوم إلى أن الديمقراطية لها شروط للتطبيق، وهي غير موجودة في مجتمعاتنا. إننا نلقت النظر إلى أن الديمقراطية مصطلح مقتبس من اليونانية، وبالتالي

هو خارج اللسان العربي الذي يعبر عن الوعي والفكر العربي، أي «حكم الشعب». وفي رأينا، أن الشعب لا يحكم، بل يراقب ويحاسب ويخلع من هو في الحكم. وفي كثير من الأحيان، خاصة في حقبة الأزمات الكبرى، يكون الشعب هو المعلم، كما قال عبد الناصر، وهو الضمانة، كما قال غفلق، ولكنه ليس هو الحاكم.

لقد اخترع الغرب مفهوماً آخر لتجنّب تلك المعضلة عبر الترويج لمفهوم «التمثيل الديمقراطي» أو «الديمقراطية التمثيلية»، حيث يكلف الشعب عبر عملية «اقتراع» ممثلين عنه لمهام الحكم. إن التوكيل أو التكليف يمدّد أو يُحجب بعد فترة زمنية تمّ الاتفاق عليها في الحقب التأسيسية للدولة الحديثة، أي في نصوص الدستور الذي ينظم عمل المؤسسات التي تحكم نظرياً باسم الشعب. ونقول نظرياً، لأن سلوك تلك المؤسسات يدلّ على أن همّها هو أولاً استمرارها، وخاصة استمرار من هو قائم عليها، وليس بالضرورة تلبية رغبات الشعب الذي أوصلهم إليها!

ونضيف إلى ذلك الانحراف الذي أصاب ويصيب ما يُسمّى بـ «العملية الانتخابية»، وذلك بسبب استعمال الإنفاق المالي لكسب التكليف والتوكيل. ونلفت النظر إلى أنه في أكبر «الديمقراطيات» الحديثة، أي الولايات المتحدة، اعتبرت المحكمة العليا الدستورية، في حكم مفصلي صدر عام ٢٠١٠، أن الإنفاق المالي في الحملات الانتخابية هو نوع من التعبير عن الرأي^(٣١). وبما أن الدستور يصون حق التعبير، فإن الإنفاق المالي ليس فقط مشروعاً، بل ربما واجب! لذلك أصبحت العملية «الديمقراطية» في قبضة الممولين لترسيخ حكم المال. والمال

Kristin Sullivan and Terrance Adams, «Summary Citizens United v. Federal Election Commission», OLR Research Report, no. 08-205 (21 January 2010), <<http://www.cga.ct.gov/2010/rpt/2010-R-0124.htm>>.

يسهل القضاء على جوهر الديمقراطية. فهناك تقديرات حول قيمة النفقات الانتخابية الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة، حيث قاربت الستة مليارات دولار لكل من المرشحين المتنافسين. ومن هنا يمكن أن نسأل: كيف يستطيع المرشح الحصول على تلك المبالغ من دون أن يكون مرتتهناً لمموليه؟. فإذا كان المال عصب الحرب، فهو أيضاً شريان وعصب وقلب وروح وجسد العمل السياسي في كل كيان يعتبر أن الحراك السياسي هو حراك «ديمقراطي»! إن المصطلح الغربي لتلك الظاهرة مشتق عن اليونانية، وهو «بلوطوقراطية». فحكم المال في معظم الحالات ينتج حكم للصوص، لذلك تؤدي القراءة المختزلة للعملية «الديمقراطية» إلى حكم للصوص!!! من هنا نرى أن النظام الديمقراطي هو الغطاء الشرعي لنظام الكليبتوقراطية، أي نظام حكم للصوص. وليست الفضائح المالية التي عمّت الأقطار الغربية إلا خير دليل على تواطؤ النخب الحاكمة مع النخب السارقة (هذا إن لم تكن واحدة!!!).

إن مسؤولية المثقف القومي العربي هي مراجعة تلك المصطلحات والبحث عن صيغة تقارب مزاج الشعب من دون الخضوع لابتزاز المتمدول أو سرقة الأجندة السياسية للعملية «الديمقراطية». فمن يتحكم في تلك الأجندة، يتحكم في المسار السياسي، وهذا ما يحصل بالفعل. وهذه الأجندة الذي تكلم عليها المنظر الكبير للديمقراطية في الولايات المتحدة الكاتب روبرت آلن داهل^(٣٢)، هي محور الحراك السياسي. فمن يسيطر على تلك الأجندة هو الذي يتحكم في الأمور، وفي الحكم. والمقصود هنا مجمل المطالب الوطنية التي يتفق عليها المواطنون. فإذا كانت نسبة الاقتراع في المشروع الديمقراطي التمثيلي متدنية، أي أقل من النصف، فهذا

يجب ترويج الخطاب القومي في القطر، وكذلك على مستوى الأمة. فالخطاب القومي يسمح بتجاوز التناقضات الداخلية الفتوية المدمرة.

يعني أن نتائج الاقتراع لا يمكن أن تمثل بشكل فعلي وصحيح رأي الأكثرية. فيصبح السؤال: هل تلك الظروف الموضوعية لإجراء عملية الاقتراع والاستفتاء نزيهة وصحيحة؟ فما حال عندئذ «الكيانات» القائمة في مختلف أقطار الوطن العربي؟ كيف يمكن أن تقوم «الديمقراطية» في مجتمعات مبنية على كافة أشكال الفتوية، وعلى اقتصاد ريعي في قبضة النخب الحاكمة؟ كيف يمكن المساءلة والمحاسبة في تلك الظروف؟ وكيف يمكن تشجيع الفكر الحر والإبداع الذي يحمل في طياته العقل النقدي والمساءلة والمحاسبة؟ وأخيراً، كيف يمكن أن تقوم الديمقراطية وما زالت أقطار عربية تحت الاحتلال المباشر وغير المباشر للصهاينة وحلف الأطلسي؟ وكيف يمكن الاعتماد على إرادة حرة لتقرير المصير والمسار؟ وهل «الديمقراطية» هي التي أتت بها الولايات المتحدة إلى العراق وما رافقها من قتال ودمار وتفكيك مجتمع النموذج الذي يجب تطبيقه؟ وهل أتت غزوة الناتو لليبيا بـ «ديمقراطية» أم أدت إلى تمزيق المجتمع؟ على كل حال، هذه أسئلة يجب طرحها قبل تبني مفهوم الديمقراطية.

إذا، يوجب التجدد الحضاري عند القومي العربي مراجعة تلك المفاهيم، ومنها «الديمقراطية» التي تشكل أحد الأبعاد للمشروع النهضوي العربي. هنا يمكننا التوقف عند الحراك الجماهيري الذي شهدناه في مصر في كل من حراك كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وحزيران/يونيو - تموز/يوليو ٢٠١٣. لقد شكّل خروج الشعب المصري بالشكل الذي شهدناه ظاهرة جديدة جديرة بالتأمل. فبالشكل كما في المضمون، أوجدت الجماهير المصرية نموذجاً جديداً لعملية التغيير وتداول السلطة العزيزة على كثير من أنصار «الحريّة» و«الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» و«الحكم الرشيد» وكافة المصطلحات التي روّجتها المنظّمات غير الحكومية المموّلة من الغرب! إن استعمال الوسائل الحديثة للتواصل لنقل المعلومة وللتعبئة ولتنظيم ولتنفيذ الحراك تجاوز الممارسات التقليدية في ضرورة إيجاد الكيان المنظم التقليدي، كالحزب والبرنامج السياسي والنظرية والقائد صاحب الشخصية الجذّابة. كما إن عملية خلع الرئيس المنتخب في مصر عبر عملية جماهيرية تفرض إعادة النظر بقدسية النصوص الدستورية التي حدّدت آليات تداول السلطة. إننا لا نقول إن هذا النوع من الحراك هو المطلوب، بل فقط علينا أن نتوقف عنده وندرسه ونستنبط آلياته المبتكرة محلياً، وإن كانت الأدوات التقنية المستعملة مستوردة من الخارج وغير مصنّعة ومصمّمة وطنياً! ربما تكون هذه طريقة للتجدّد الحضاري، وليست عبر تكرار مقولات مستوردة.

إننا ندعو إلى مراجعة مفهوم الديمقراطية والبحث في نظام حكم عربي يتلاءم مع الواقع والتراث، ويستطيع أن يواجه التحدّيات الحاضرة والمستقبلية. فعلى سبيل المثال، يمكن «تحديث» مفهوم «أهل الحل والعقد»، والقبول بمرادفتها «مجلس النواب»، غير أن المواصفات للنواب يجب أن تكون صارمة وشبيهة لمواصفات «أهل الحل والعقد». فالكفاءات العلمية والمناقبية والأخلاقية، والتجربة العملية في إدارة الشؤون العامة، والرؤية المستقبلية للأمة عندهم، تشكّل قاعدة لانتخاب تلك الكفاءات من دون الخضوع لإغراءات المال والفساد الناجم عنه. قد يؤدي ذلك إلى إعادة النظر بمن يحق له الترشح، ولمن يحق له الانتخاب. فحق تقرير مصير قيادة الأمة حق مفتوح لمن هو مؤهل، ومعايير التأهيل قد تتغيّر مع الظروف والمكان. كما أن حق انتخاب الممثلين أيضاً هو لمن يتمتع بكفاءة ذهنية ومعرفية تمكّنه من التمييز بين مختلف المرشحين. لماذا نقبل أن تكون قيادة السيارات التي قد ينجم عنها مخاطر على السائق، كما على الآخرين، حقاً لمن يستحقه بعد إكمال فترة التعليم والتدريب والفحص الطبي، ولا نخضع حق الترشح والتصويت لمن سيقدر مصير الأمة والشعب لمعايير مماثلة؟ ألم يكن الأمر كذلك في ما يتعلق بمفهوم «الديمقراطية» لدى الأب الروحي المؤسس للديمقراطية، أي اليوناني القديم بريكلّيس؟ على كل حال، لا بد من المناقشة والمراجعة قبل الالتزام بموقف محدّد.

هذا في «المسألة الديمقراطية». أما في ما يتعلق بمفهوم «الدولة»، فإننا نرى مصطلحات كـ «بناء الدولة» أو «الدولة العصرية»... إلخ، وكأنها أيضاً من البديهيات! لكن نسأل عمّا يتكلّمون؟ إذا دققنا في المصطلح، نجد أن أنصار «الدولة» ينظرون إلى نموذج الدولة في الغرب. لكن نلفت النظر إلى أن جذر المصطلح في الغرب لمفهوم «الدولة» يدلّ عن شيء ثابت (State/Etat)، بينما

الترجمة العربية لذلك المفهوم، أي «الدولة»، يدلّ جذرها على شيء متحرّك! فكيف يمكن أن يدلّ المصطلح في اللسان العربي على شيء متحرّك، بينما المقصود هو شيء ثابت؟ هذا أولاً.

أما الملاحظة الثانية، فهي أن مفهوم «الدولة» في الغرب هو مفهوم حديث نسبياً، أي أنه تكرّس بعد الثورة الفرنسية التي أقرّت فصل السلطات التي كان يختزلها الحاكم بشخصه، بالتذرّع بالحق الإلهي في الحكم. ومهمة فصل السلطات هي الحفاظ على علاقات الإنتاج وحماية وسائل الإنتاج، وإلا لما فهمنا قصد ماركس حول ضرورة إزالة الدولة بعد إزالة الطبقات الاجتماعية التي عكست العلاقات الإنتاجية الناتجة من تملك وسائل الإنتاج، أي أنه في الغرب رافق نمو مفهوم «الدولة» مفهوم «علاقات الإنتاج». أما في مجتمعاتنا، فليست هناك من علاقات «إنتاج». لقد أنتجت مجتمعاتنا عبر التاريخ الثروة عبر اقتناص مجهود الغير، إما قسرياً، أي عبر الغزو والحصول على المغانم، أو بالتراضي عبر التجارة.

المتقفون العرب، بصورة عامة، يعزفون عن الاعتراف بمن سبقهم بالفكرة أو بالفعل في إنتاجهم الفكري.

ولم يُنظر إلى المجهود الإنساني للإنتاج، سواء في الزراعة أو في الصناعة (أي عند الحرفيين آنذاك) بشكل إيجابي، كما أوضح ذلك ابن خلدون. فالمعاش الطبيعي مقرون بمجهود، إذ إن «الكسب الذي يستفيده البشر إنما هو قيم أعمالهم. ولو قدّر أن أحداً عطل عن العمل جملة، لكان فاقد الكسب بالكلية. وعلى قدر عمله وشرفه تبنى الأعمال وحاجة الناس إليه تكون قدر قيمته، وعلى نسبة ذلك نمو كسبه أو نقصانه»^(٣٣). ولكن المعاش الطبيعي المقرون بمجهود لا يعطي الجاه، وبالتالي تصبح الفلاحة (أي الزراعة عند ابن خلدون) مقرونة بـ «المذلة». ويستشهد ابن خلدون بمقولة بعض الأنصار «ما دخلت هذه دار قوم إلا دخله الذلّ»^(٣٤).

من هنا نرى أن العلاقة بين المجهود والكسب تتنافى مع الجاه المقرون بكثرة المال. إذًا، هناك نظرة دونية إلى المجهود الذي يتناقض مع المروءة. لذلك كانت سمة الاقتصادات العربية، تاريخياً وحتى اللحظة، السمة الريعية لإنتاج الثروة، وخاصة بعد الطفرة النفطية التي عمّت المنطقة العربية.

لذلك لم نبور في تراثنا الفكري مفهوماً لـ «الدولة»، بل لدينا نظريات مرّجبة ومعقّدة حول «السلطة» أو الأحكام السلطانية التي تكلم عليها الماوردي. إن مهمة «السلطة» لدينا كانت في الأساس الإشراف على توزيع الثروة، بينما مهمة «الدولة» في الغرب هي الإشراف على المحافظة على علاقات الإنتاج، ومن بعد ذلك التدخل في توزيع الثروة عبر الخدمات التي تقدّمها لمكوّنات المجتمع. وليس هناك من إجماع في الغرب حول هذه المهمة، بينما هناك في مجتمعاتنا المتخلّفة اقتصادياً مطلبٌ تُجمّع عليه مكوّنات المجتمع العربي، يقضي بأن تقوم «السلطة»

(٣٣) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار الجيل، ٢٠٠٥)، ص ٣٣٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

بتقديم الخدمات الاجتماعية من تربية وصحة ومواصلات ومرافق حيوية في البنى التحتية، وذلك عبر توزيع الريع. وهذا الريع يُوزع في مجتمعاتنا، ليس وفقاً للحاجة، بل وفقاً لسلم تراتبي

يعكس الولاءات للسلطة الحاكمة من دون إخضاع الأخيرة لمساءلة أو محاسبة، وهذا «منطقي»، إذ لم تكن الثروة والخدمات ناتجة من مجهود، بل من ريع يسيطر عليه الحاكم الذي يعتبره حقاً خاصاً به وبعائلته!

إننا ندعو إلى مراجعة مفهوم الديمقراطية والبحث في نظام حكم عربي يتلاءم مع الواقع والتراث، ويستطيع أن يواجه التحديات الحاضرة والمستقبلية.

هذه بعض الملاحظات التي تحدّد مهام الخطاب القومي في تحقيق التجدد الحضاري. فالمراجعة الفكرية لبعض المفاهيم ضرورية، كما

التشديد على التركيز على بذل الجهد وربطه بالنتيجة، فلا بد للحركة من أن تصبح بركة.

لا بد من أن ترافق المراجعة الفكرية للمفاهيم في العلوم السلوكية مراجعة في المنظومة التعليمية والتربوية في آن واحد. نشدّد هنا على ضرورة التركيز على العلوم التي تنتج المعرفة، لأن الاكتشافات الجديدة تفرض مراجعة أخلاقية وسلوكية. فعلى سبيل المثال، إن استنساخ الخلايا لتكوين خلايا جديدة، ومن بعدها أعضاء جديدة للجسم كبدايل للأعضاء التي أتلّفها المرض، قد تفرض مراجعة حول قدرة الإنسان على «الخلق» من جديد. وليست لدينا حلول لذلك حتى هذه الساعة، بل إن مجرد طرح الفكرة هو بحدّ ذاته دعوة إلى إيجاد المنظومة المعرفية □